

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب
العدد ٣٧٨
الطبعة الأولى

تاريخ النشر: ١٩٣٨

إعلان

الجمهوريات

- ١٠ مشروع قانون إلغاء قانون اجور المساكن والدكاكين
- ٢٠ مشروع قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣
- ٣٠ مشروع قانون تقنين قانون محاكم المصارف لسنة ١٩٣٣
- ٤٠ مشروع قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٣
- ٥٠ مشروع قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية
- ٦٠ مشروع قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية
- ٧٠ إعلان صادر بمقتضى المادة الثالثة من قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨

ملحق من الملحق

١٩٣٨

٤٠
 عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي يُنشر فيما يلي (مشروع قانون الغاء قانون اجور المساكن والدكاكين
 المؤرخ في ٢ صفر سنة ١٣٤٣) وسيجال هذا المشروع بعد ان يضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي
 النظر فيه. ١-٢-١٣٣٣
 رئيس الوزراء
 عبد الله سراج

مشروع

قانون الغاء قانون اجور المساكن والدكاكين

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون اجور المساكن والدكاكين لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره
 في الجريدة الرسمية .
 ٢ - يلغى قانون اجور المساكن والدكاكين المؤرخ في ٢ صفر سنة ١٣٤٣ .

٤٠
 عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي (مشروع قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣) وسيجال
 هذا المشروع بعد ان يضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
 ٨-٢-١٩٣٣
 رئيس الوزراء
 عبد الله سراج

مشروع

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣

- ١- اسم القانون
 يسمى هذا القانون قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٣
 ٢- تعاريف
 تشمل كلمة (للتصرف) في هذا القانون قائم المقام .
 ٣- اقامة مناطق
 يجوز ان تعتبر قرار من المجلس التنفيذي مقرر بموافقة سمو الامير المعظم اية بقعة او
 تنظيم المدن
 منطقة انها تابعة لتنظيم المدن على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية محترفا على بنان
 بحدود منطقة تنظيم المدن .
 ٤- تعيين لجان
 يوافق في العاصمة لجنة قوامها السكرتير العام ورئيسا ومدير النافعة ومهندس البلديات
 تنظيم المدن
 ومدير الصحة العامة ورئيس بلدية العاصمة والذين من الاهلين - ينتخبهم المجلس التنفيذي
 من يعتمد فيهم الكفاءة للعمل - اعضاء وهذه اللجنة تسمى اللجنة المركزية
 لتنظيم المدن .
 ٥ - عندما ينشر قرار باعتبار بقعة او منطقة انها تابعة لتنظيم المدن يجب على رئيس الوزراء
 ان يعين لجنة في تلك البقعة او المنطقة مؤلفة من مهندس البلديات ورئيس البلدية وطبيب

الحكومة وعضوين يتخبرهما المنصرف بتصديق رئيس الوزراء تسمى لجنة تنظيم المدن الفرعية على ان تعمل تحت رئاسة المنصرف .

الوظائف
والصلاحيات

٦ - أ - بعد ان تشكل لجنة تنظيم المدن الفرعية لتتولى اليها اجميع الصلاحيات والواجبات التي للبلدية بمقتضى قانون بلدية الولايات المؤرخ في ٢٧ رمضان سنة ١٣٩٤ وسائر القوانين المعدلة له وبمقتضى قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط ١٩٢٥ وثلاث فيما له تعلق من القوانين المذكورة بأنشاء الابنية وتوسيع الشوارع وتنظيمها وتعمل بحاجري البلدة وجرد المياه اليها وتخصيص محلات لتبضع مقابر وإعطائها وتعيين البلدة بصورة عامة .

ب - وعلى اللجنة الفرعية هذه ان تنظم المخططات وان تعين عرض الشوارع والاشجار ومدة الابنية الجديدة وتزويدها والتزيينات الصحية فيها ومدة الابنية الخالية المودي ترميمها بصورة اساسية وغير ذلك من الشؤون التي من شأنها تحسين بقعة او منطقة تابعة لتنظيم المدن الداخلة تحت اشرافها .

ج - وينبغي ان يكون المشروع الذي تقرره اللجنة الفرعية بما يتعلق بالحجاري او بغير المياه مقترناً بموافقة مهندس البلديات والطبيب .

٧ - عدد تساوي الاراء في اللجنة الفرعية عند تقريرها الامور الداخلة في صلاحيتها يرجع الجانب الذي يكون فيه المنصرف .

٨ - تعتبر لجنة تنظيم المدن الفرعية لجنة بلدية وعلى ذلك يتوجب على البلدية ان تقدم للمساعدة الكتابية التي قد تكون ضرورية وان تحفظ السجلات والقيودات والوثائق وسائر الاوراق التي تختص باللجنة .

٩ - لا ينفذ قرار اللجنة الفرعية بما يتعلق بمشروع تنظيم بقعة او منطقة تنظيم المدن بصورة عامة الا بعد تصديقه من قبل اللجنة المركزية لتنظيم المدن .

ويجب ان يسمح للاهلين بالاطلاع على المخطط السوي بالصورة التي يرأه رئيس تلك اللجنة موافقة .

الاعتراضات

١٠ - يجوز للمتضرر من قرار اللجنة الفرعية المعلق بشأن ما ذكر في المادة السابقة ان يرفع الى اللجنة المركزية اعتراضاً على ذلك القرار لتتظر فيه اللجنة المشار اليها اثناء تدقيقها قرار اللجنة الفرعية المذكور .

١١ - ان قرارات اللجان الفرعية المتعلقة بتنظيم شارع او اي مشروع عام آخر تخضع للمخطط العمومي المنظم للبقعة او المنطقة على ما جاء في المادة ٩ يكون قابلاً للاعتراض الى اللجنة المركزية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان ذلك للمشروع .

وان يقدم حينئذ يطلب اليه مهندس البلدية او طبيب الحكومة - المسطحات او المقاطع او الارضيات او المنشآت
اخرى يعتبرها مهندس البلدية او الطبيب - ضرورة .

٢ - المسطحات او المقاطع او الارضيات او المنشآت الاخرى التي يتصلبها مهندس البلدية والطبيب تسجل
رئيس البلدية على نسختين .

٣ - على طالب التصريح ان يدفع الرسوم وفقاً للتعميم الواردة في آخر هذا الجدول ولا يعطى التصريح

٤ - بعد الموافقة على المسطحات من قبل المهندس والطبيب - يعطى التصريح من قبل رئيس البلدية . وقدر ان
من قبله ويجوز ان يتضمن هذا التصريح احكاماً بشأن ارتفاع البناء والمواد التي تستعمل فيه . ولا يلزم
لوقاية الابنية القديمة المنورة حسب ما يأمربه المهندس والطبيب كل بناء احتياطه .

٥ - يجوز ان يتضمن التصريح ايضاً شروطاً بشأن الترتيبات الصحية والتهوية والمجاري وتوزيع المياه التي في الشارع .

٦ - لا يعطى تصريح بناء نص على التصريح بتعاطيها قانون خاص ما لم يعمل او لا
على موافقة الطبيب .

٧ - لا يبدأ بالعمل ما لم يعطى التصريح ولا يجري العمل الا بمقتضى الشروط الممينة في التصريح المذكور .

٨ - يطلب الى حامل التصريح ان يزيل اية اقباض تبقى في موقع البناء او حواليه بعد ان تتم عمليات البناء .

٩ - على حامل التصريح ان يتخذ جميع الاحتياطات التي من شأنها وقاية الناس من سقوط المواد عليه . وكذلك
يترتب عليه ان يضع القناديل او الحواجز التي يطلبها مهندس البلديات حول البقعة المجاري فيها العمل .

١٠ - يعمل بالتصريح لمدة سنة من تاريخ اعطائه ولكنه اذا لم يشرع بالبناء خلال سنة من تاريخ اعطائه يحدد
بعد دفع نصف الرسم الاساسي .

١١ - لا يطلب تصريح بمقتضى هذا القانون لاجراء تغييرات او تصليحات في محل يستعمل للحرف او باصنائع
نص على التصريح بتعاطيها قانون خاص اذا كانت هذه التغييرات او التصليحات لا تؤثر على شكل البناء
الخارجي ولا تؤثر على متانته .

١٢ - لا يطلب تصريح لاجراء تغيير او تصليح داخلي لبيت سكن خاص او لوضع جهاز لتوزيع الماء او عمل مجاري
تجري وفق الانظمة الصحية اذا كانت هذه التغييرات لا تؤثر على متانة البناء .

تعريف الرسوم التي تدفع الى صناديق البلدية من اجل تصاريح البناء

١ - بيوت جديدة .

(أ) - للبيوت المبنية من باتون او حجر او آجر بمؤونة كسبية او من شنتو :

مس ل ف

عن كل متر مربع من السطح في كل طابق ١٠ -

عن كل متر مربع من البلكون البارز على الشارع ١٠٠ -

مكدا منه لا عمل

(ب) - البيوت التي دون ذلك المبنية من خشب أو لبن أو حديد مصلح أو ديش بالطين أو ما شابه ذلك .
نصف الرسوم المعينة في الفقرة (أ) المذكورة أعلاه .

٢ - دكاكين ومخازن جديدة .

تستوفي الرسوم عن الدكاكين والمخازن الجديدة وفقاً للتعريفة التالية :
قيمة الموقع عن كل متر مربع الرسم عن كل متر مربع من مساحة الموقع

مل ل ف

١٠	٢٥٠ ملا أو أقل
١٥	تزيد على ٢٥٠ ملاً ولا تزيد على ٥٠٠ مل
٢٠	تزيد على ٥٠٠ مل ولا تزيد على ليرة فلسطينية واحدة
٢٥	تزيد على ليرة فلسطينية واحدة ولا تزيد على ليرتين فلسطينيتين
٣٠	تزيد على ليرتين فلسطينيتين « « « ثلاث ليرات
٣٥	تزيد على ثلاث ليرات فلسطينيتين « « « أربع ليرات
٤٠	تزيد على أربع ليرات فلسطينيتين « « « خمس ليرات
٤٥	تزيد على خمس ليرات فلسطينيتين « « « ست ليرات
٥٠	تزيد على ست ليرات فلسطينيتين « « « سبع ليرات
٥٥	تزيد على سبع ليرات فلسطينيتين « « « ثمان ليرات
٦٠	تزيد على ثمان ليرات فلسطينيتين « « « تسع ليرات
٦٥	تزيد على تسع ليرات فلسطينيتين « « « عشر ليرات
٧٠	تزيد على عشر ليرات فلسطينيتين « « « ١٥ ليرة
٧٥	تزيد على ١٥ ليرة فلسطينية « « « ٢٠ ليرة
٨٠	عشر ليرة فلسطينية

٣ - إضافات

(أ) - ذات الرسوم التي تستوفي عن الانشآت الجديدة تستوفي عن الإضافات

(ب) التغييرات . لا يستوفي عنها شيء

٤ - السياجات . لا يستوفي عنها رسم ما لم يكن نوعها .

٥ - تصليحات . لا يستوفي عنها رسم ما

عملاً بالمادة ٣٩ من القانون الأساسي ينشر فيما يلي مشروع قانون تفنين قانون محاكم العشائر لسنة

مكاتب العدل

١٩٣٣ وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
١-٢-١٩٣٣
رئيس الوزراء
عبدالله سراج

مشروع

قانون تقنين قانون المحاكم العشائر لسنة ١٩٣٣

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تقنين قانون المحاكم العشائرية لسنة ١٩٣٣) ويعدل به اعتباراً من تاريخ نشر قانون المحاكم العشائرية في الجريدة الرسمية .
- ٢- جميع الاعمال والاحكام الصادرة بموجب احكام قانون المحاكم العشائرية المؤرخ في ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ وتعديلاته تعتبر مشروعة نافذة تماماً .

عملاً بالمادة ٣٩ من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٣) وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
١-٢-١٩٣٣
رئيس الوزراء
عبدالله سراج

مشروع

قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٣

- ١- يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٣٣) ويعدل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢- يزداد رسم الحماية على المشار اليه في المادة الثانية من قانون رسوم عقد النكاح لسنة ١٩٢٨ الى جنبه فلسطيني واحد .
- ٣- تنفي جميع المعاملات في المحاكم الشرعية من طوابع الواردات والحجازي .

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وسيحال هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .
١-٢-١٩٣٣
رئيس الوزراء
عبدالله سراج

مشروع

قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية

- ١- يسمى هذا القانون (قانون الميزانية الخاص رقم (٢) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية) ويعدل به من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية .

٢ - ينقل مبلغ (٢٥٠) جنهما فلسطينياً من الفصل ٢٥ المادة (١) الى الفصل (١٦) المادة (٣٠) من موازنة دائرة البرق والهيدرو للمدة المالية الحالية .

٣ - يجوز اتفاق المبلغ المذكور في المادة الثانية من هذا القانون لغرض المبين فيما .

عملاً بالمادة (٣٩) من القانون الاساسي ينشر فيما يلي مشروع (قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وسيحل هذا المشروع بعد ان يمضي على نشره شهر واحد على المجلس التشريعي للنظر فيه .

١ - ٢ - ١٩٣٣

رئيس الوزراء

عبد الله سراج

مشروع

قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٣ المالية

١ - يسمى هذا القانون (قانون الميزانية الخاص رقم (٣) لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تخصص مبلغ (١٠٨) جنهات فلسطينية الى المادة (٥) الفصل - ٣ (التقاضيات والنفقات) للمجلس التشريعي على ان يؤمن من الوفر العام .

٣ - يجوز اتفاق المبلغ المذكور في المادة الثانية من هذا القانون لغرض المبين فيما .

اعلن

صادر بمقتضى المادة الثالثة من قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨

انا رئيس وزراء حكمه شرق الاردن .

بالاستناد الى المادة الثالثة من قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨ والى قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٣

تاريخ ١٩٣٣ - ٢ - ٤ :

١ - اعلان ان منطقة لواء عنجرة من اعمال لواء عجلون في حالة خطرة واضطراب محلي

٢ - امر بان يقام في قرية عنجرة مخفر مؤلف من نائب وثلاثة جنود لمدة اربعة شهور .

٣ - يؤدى الاهالي المكلفون في منطقة قرية عنجرة نفقات هذا المخفر والجنود .

١ - ٢ - ١٩٣٣

رئيس الوزراء

عبد الله سراج